

## تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٩٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والذي أكد فيه المجلس مجددا، في جملة أمور، أن التواجد المستمر للأمم المتحدة في أنغولا يمكن أن يسهم في تعزيز السلام، والمصالحة الوطنية، وحقوق الإنسان والأمن الإقليمي؛ ومدد ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا لفترة ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وبموجب ذلك القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أنغولا، ليشمل توصيات بشأن تدابير إضافية قد ينظر المجلس في اتخاذها بهدف تعزيز عملية السلام في ذلك البلد. ويقدم هذا التقرير تغطية مستكملة للحالة منذ تقريرى السابق المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/678).

### ثانيا - التطورات السياسية

٢ - ظلت الحالة الإجمالية في أنغولا غير مستقرة خلال الفترة قيد الاستعراض. وواصل الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل في أنغولا (يونيتا)، بقيادة جوناثان سافيمبي، الاضطلاع بأنشطة المناورين التابعين له في مواقع عديدة، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المنذرة بالخطر بالفعل. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أعلن الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس للصحافة أن هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأنغولية قد أبلغته بأن نحو ١٠.٠٠٠ جندي تابعين ليونيتا قد استسلموا حتى الآن للحكومة. وفي نفس الوقت، أدى انتشار الصراع عبر الحدود إلى زامبيا وناميبيا إلى تعقيد العلاقات بين أنغولا وزامبيا وأثر سلبا على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في كل من زامبيا وناميبيا. غير أنه بدأ أن زيارة أخيرة لأنغولا قام بها قائد القوات المسلحة الزامبية تلبية لدعوة من رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الأنغولية قد ساعدت على تبديد بعض أوجه سوء التفاهم بين البلدين. وعلاوة على ذلك، ذهب وكيل الأمين العام ومستشار المهام الخاصة إبراهيم غمبيري في

مهمة إلى ناميبيا وزامبيا في آب/أغسطس للتشاور مع كبار المسؤولين ومكتبي الأمم المتحدة هناك بغية التحقق من مدى توفر الأمن، والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية الناشئة في البلدين المجاورين نتيجة للحرب الأنغولية وتقديم توصيات مناسبة للاستجابة لها.

٣ - واستمرت المناقشة بشأن ما إذا كان ينبغي استئناف الحوار بين الحكومة ويونيتا. ويعتقد زعماء بعض الأحزاب السياسية أن الحكومة لا تولي اهتماما جديا للنداءات من المجتمع المدني، لا سيما من الكنيسة، بإجراء حوار يشمل يونيتا. وصرح وزير إدارة الأقاليم والرئيس السابق للوفد الحكومي في اللجنة المشتركة للصحافة في ١٩ تموز/يوليه بأنه ينبغي أن تعود يونيتا إلى عملية السلام لاستكمال مهامها غير المنجزة. بموجب بروتوكول لوساكا لأن الحكومة قد انتهت بالفعل من تنفيذ الجزء الخاص بها من الاتفاق.

٤ - وعُقد في لواندا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه مؤتمر للسلام (تأييد السلام) وضم نحو ٣٠٠ مشترك من المجتمع المدني، والجماعات الكنسية، وأحزاب المعارضة، والحكومة والمنظمات غير الحكومية. وأصدر المؤتمر بيانا يوجه فيه رسالة من أجل الديمقراطية والتسامح وعدم العنف وحقوق الإنسان والحوار والمصالحة، ودعا إلى وقف إطلاق النار كخطوة أولى على طريق إنهاء الحرب الأهلية المطولة في أنغولا. ودعا المؤتمر أيضا إلى توفير حرية التنقل للأشخاص، وكذلك تعزيز الحوار الوطني والذي يمكن فيه للأشخاص من جميع فئات المجتمع المشاركة في البحث عن السلام والمصالحة الوطنية. وبالرغم من أن بعض الجماعات السياسية تعتقد بأن العرض المقدم من الرئيس دوس سانتوس بالعفو عن السيد سافيمي يتيح فرصة لإجراء محادثات للسلام، فقد زعم أن زعيم يونيتا قد رفضهم في محاولة منه لممارسة الضغط من أجل إجراء حوار شامل.

٥ - وكمتابعة للمؤتمر، تردد أن الكنيسة في أنغولا تخطط للاجتماع بالسيد سافيمي داخل البلد لاستطلاع آرائه بشأن كيفية حل الصراع. وتسعى الكنيسة أيضا إلى الحصول على تصريح من الحكومة، بما في ذلك ضمانات أمنية لمثل هذا الاجتماع. وفي غضون ذلك، صرح الأمين العام ليونيتا بأنه بالرغم من أن حركته على استعداد لدراسة جميع الطرق الممكنة لحل الصراع الأنغولي سلميا، فإنها لن تلقي بسلاحها طالما لم تتوفر الثقة المتبادلة بين الطرفين المتحاربين. وأشار أيضا إلى قبول يونيتا بحوار شامل. ومن جانبه، صرح الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير أنغولا الحاكمة بأنه لا ينبغي أخذ الحوار بمثابة إعادة تفاوض وأعاد تأكيد أن الحكومة لن تهتم بنداءات من أجل إجراء حوار مع السيد سافيمي. واجتمعت اللجنة المشتركة بين الطوائف والمعنية بالسلام في أنغولا في ٣١ آب/أغسطس للبدء في عقد سلسلة من حلقات العمل من أجل السلام. وخلال الاجتماع بحث المشتركون في أوجه

القصور في اتفاقات بيسيبي وبروتوكول لوساكا وشددوا على الحاجة إلى ثقافة للسلام والتسامح والحوار.

٦ - واجتمعت ستة أحزاب سياسية معارضة ممثلة في البرلمان، بما في ذلك بعض الأفراد من أعضاء يونيتا، في لواندا في الفترة من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس لإنشاء جبهة مشتركة للإعداد للانتخابات العامة المقبلة، التي حُدد لها بصفة مؤقتة النصف الثاني من عام ٢٠٠١. ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار لتهيئة مناخ ملائم لإجراء حوار شامل. وناقشوا أيضا الحاجة إلى إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، وحل البرلمان في نهاية ولايته الحالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وتشكيل جمعية تأسيسية وحكومة انتقالية لإدارة البلد حتى إجراء الانتخابات. وفي اجتماع لاحق عُقد في ٥ أيلول/سبتمبر، بمشاركة أطراف غير ممثلة في البرلمان، جرى حث الرئيس دوس سانتوس على تنظيم مناقشة وطنية بشأن كيفية إنهاء الحرب في البلد. ورفضت الحركة الشعبية الحاكمة لتحرير أنغولا أي دعوة لحل البرلمان وإنشاء جمعية تأسيسية. ووفقا لما ذكره أمينها العام، فإن إنشاء هيئة تأسيسية سيتعارض مع إرادة الشعب كما أعرب عنها في انتخابات عام ١٩٩٢ وستنقصه الشرعية. وبالإشارة إلى الحكومة الانتقالية، ذكر أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية قائمة بالفعل وأن الفكرة المقترحة قد جرى اختبارها عقب إبرام اتفاق ألفور في عام ١٩٧٥ ولكنها أدت إلى الفوضى والحرب الأهلية.

٧ - وصرح الرئيس دوس سانتوس خلال زيارة قام بها مؤخرا لمقاطعة كابندا أنه يمكن معاودة إجراء حوار مع الحركة الانفصالية، وهي جبهة تحرير جيب كابندا، وفور قيام سلام فعال في البلد. وصرح أحد زعماء الجبهة بأنه لن تكون هناك أي صلة بين السعي إلى إيجاد حل لمسألة كابندا والصراع في بقية أنغولا. ولا يزال ثلاثة برتغاليين وأحد رعايا أنغولا الذين أسرتهم الجبهة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ محتجزين كرهائن.

٨ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، قام أعضاء الآلية الجديدة لرصد الجزاءات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) ويرأسها السفير خوان لاران، بزيارة أنغولا. وخلال إقامتهم في البلد التي استمرت حتى ٥ آب/أغسطس، اجتمعوا بعدد كبير من الوزراء، بما في ذلك وزراء العلاقات الخارجية، والدفاع، والجيولوجيا والمناجم. وأجرى الخبراء أيضا محادثات مفيدة مع كبار المسؤولين في الشركات المملوكة للدولة قبل السفر إلى بلدان أخرى في الجنوب الأفريقي.

٩ - ومؤخرا، وصل إلى لواندا في ٢١ أيلول/سبتمبر الرئيس الجديد للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، السفير الكندي بول هاينبيكر.

وخلال زيارته التي استغرقت يومين، استقبله الرئيس دوس سانتوس. واجتمع أيضا بوزراء العلاقات الخارجية والدفاع والنفط والجيولوجيا والمناجم، وكذلك بمحافظ المصرف المركزي. وتعلقت مشاوراته مع كبار المسؤولين بالحكومة والمنظمات المختصة بالحالة في أنغولا، وأثر الجزاءات المفروضة على يونيتا والتدابير الإضافية المطلوبة لتقوية تنفيذ نظام الجزاءات. وبعد ذلك بوقت قصير، أي في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وصل ممثلي الحديد ورئيس مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، السيد موساغي جيشانند، إلى لواندا ليتولى مهام منصبه.

### ثالثا - الحالة العسكرية

١٠ - تردد أن مقاتلي يونيتا قد تسللوا إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة لتنفيذ عمليات تخريب. وفي ٧ آب/أغسطس، هاجموا بلدة كاتيبي، الواقعة على بعد ٦٠ كيلومترا إلى الشرق من العاصمة الأنغولية، فقتلوا مدنيين ودمروا مباني حكومية. وعلاوة على تكتيكات الضرب والجري ضد الأهداف العسكرية، تردد أن مناوري يونيتا ينصبون الكمائن ويهاجمون القوافل المدنية في محاولات يائسة للحصول على إمدادات من الأغذية والأدوية والوقود.

١١ - وتردد أن وحدات كبيرة تابعة للقوات العسكرية قد جرى نشرها في مدن مثل بنغويلا وهوامبو ومالانجي وسويو لتأمين المنشآت والأهداف الاستراتيجية. وتردد مع ذلك أن قوات مغاوري يونيتا قد واصلت القيام بهجمات متقطعة على بعض مواقع تعدين الماس في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد. وتردد أيضا أنهم قد قاموا بفتح ممر في المنطقة لنقل الإمدادات من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وقد واصلت القوات الحكومية عملياتها لتعقب المتمردين في النجود الوسطى عبر مقاطعة موكسيكو في المنطقة الواقعة إلى شرق الحدود مع زامبيا. وأخير نائب وزير الدفاع الأنغولي البرلمان مؤخرا أن استراتيجية الحكومة هي تدمير مراكز القيادة العسكرية لحركة "يونيتا"، والسيطرة على الحدود، وإجلاء السكان عن المناطق التي لا تزال تحت سيطرة يونيتا. وفي هذه الأثناء، ذكرت التقارير أن العمليات الحكومية على طول الحدود الزامبية والناميبيية قد أثارت قلقا "أمنيا" في البلدين. فقد قال الرئيس دوس سانتوس في كلمته أمام وسائل الإعلام عند نهاية زيارة الرئيس كاييلا لأنغولا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في جملة أمور، إنه واثق من أن القوات المسلحة الأنغولية ستنجح في القضاء على جيوب المقاومة الأخيرة التي تشكلها "عصابات سافيمي المسلحة". وإثر سلسلة من الشكاوى، زار مؤخرا وفد من البرلمانيين الأنغوليين ناميبيا واتخذ قرارا بسحب بعض القوات الأنغولية المتمركزة في منطقة كافانكو في شمال ناميبيا.

١٣ - ورغم أن التقارير لم تذكر أي شيء عن وجود متمردين تابعين ليوينيتا في مقاطعة كابندا، فقد قيل إن الحكومة قد وزعت هناك حوالي ٦٠٠٠ جندي وشرطي للتصدي للتهديد الانفصالي الذي تشكله جبهة تحرير منطقة كابيندا المحصورة (FLEC). وقد أكدت مصادر حكومية أن النداءات الموجهة بانتظام إلى القوات المتمردة التابعة ليوينيتا وفليك بنبد الخيار العسكري، ووعده الرئيس دوس سانتوس بمنحها العفو، كانت مثمرة.

#### رابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٤ - وقّعت الحكومة وصادقت على ما يزيد عن ٢٠ معاهدة تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. فقد كُرِّست ٣٤ مادة من الدستور الأنغولي لحقوق الإنسان، وذلك من أصل ١٦٦ مادة. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أقرت الجمعية الوطنية الأنغولية المصادقة على اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ التي تحظر إنتاج الألغام الأرضية واستعمالها. كما دعت الحكومة الأمم المتحدة، من خلال شعبة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، إلى الإسهام في جهودها للوفاء بالتزاماتها القانونية باحترام حقوق الإنسان بالنسبة لجميع مواطنيها.

١٥ - وقد سهّلت شعبة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في أنغولا حدوث تغييرات إيجابية متزايدة في حالة حقوق الإنسان في أنغولا. كما أخذت الجهود المبذولة لتسهيل حدوث تغيير في المنظور، بحيث يتوقف من النظر إلى أعمال حقوق الإنسان على أنها نشاط سري وينظر إليها على أنها وسيلة طبيعية مؤدية إلى تغيير اجتماعي إيجابي متزايد، تؤدي ثمارها. وتعمل الشعبة على تسهيل إيجاد عملية حكومة/دولة وعمليات للأفراد ضمن المؤسسات لتحديد مشاكل حقوق الإنسان وتقديم خطط ذات أهداف عملية يمكن قياسها للتغلب على تلك المشاكل.

١٦ - وخلال الفترة المستعرضة، اتخذت الحكومة إجراءات هامة لتحسين الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد زادت رواتب القضاة في محاولة لتقديم أجور مناسبة محترمة. كما بدأت محكمتان من المحاكم البلدية التسع في لواندا أعمال الترميم بدعم من المدير البلدي. وقد أكدت دراسة أجرتها مؤخرا مجموعة كنسية وتدعمها شعبة حقوق الإنسان في أحد أكبر الأحياء الشعبية في لواندا أن المواطنين يلجأون إلى العدالة الأمنية الخاصة أكثر مما يلجأون إلى أشكال حل المنازعات المقبولة مثل استخدام أحد زعماء المجتمع المحلي أو السلطة الدينية، ونادرا ما يلجأون إلى جهاز العدالة. كما دلت دراسة استقصائية للرأي العام، أجراها معهد أبحاث أنغولي بالتعاون مع مكتب النائب العام ومنظمة غير حكومية محلية وبدعم من شعبة حقوق الإنسان، على أن أكثر من ٦٥ في المائة من السكان المشمولين بالدراسة الاستقصائية

يعرفون حقوقهم بيد أنهم أشاروا إلى عدم ثقتهم في قدرة المؤسسات الحكومية على احترام هذه الحقوق.

١٧ - وتبين هذه النتائج أن جهاز العدالة تُعْتوره نقاط ضعف هيكلية كما يعتوره عدم الكفاية في الوصول، وفي المصدقية، وفي القدرة على الرد بشكل فعال على انتهاكات حقوق الإنسان. وأقل من ٥ في المائة من بلديات أنغولا لديها جهاز عدالة قادر على العمل تماما بما في ذلك محكمة بلدية. وما برحت شعبة حقوق الإنسان تسهم في المبادرات والجهود الصادرة عن مختلف الفاعلين في جهاز العدالة الأنغولي لتحسين الحالة عن طريق توسيع قدرة الجهاز على إقامة العدل من خلال استخدام الحواسيب والتدريب وأشكال الدعم الأخرى.

١٨ - وقد ساعد عنصر حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية "تروكير"، في توسيع أعمال فريق المقاضاة الأول الذي يعمل للمصلحة العامة في أنغولا بحيث تشمل أربع مقاطعات بالإضافة إلى لواندا. ويستخدم هذا الفريق، وبالتالي يعزز، جهاز العدالة بالدفاع عن مختلف الأفراد المتظلمين (ومن ذلك، مثلا، ما يتعلق بالمتلكات والحقوق في الحرية). وأنشأت رابطة المحامين الأنغولية بالتعاون مع الشرطة ومكتب النائب العام برنامجا يتم بمقتضاه تعيين أحد الخريجين الحقوقيين في مخافر الشرطة في أكثر أحياء لواندا ازدحاما بالسكان بقصد تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان. كما ساهمت بعض المشاريع التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية الأنغولية والهيئات الدينية في بناء القدرات وتحسين الأحوال في السجون وأدت إلى إدخال تحسينات هامة.

١٩ - وما برحت حرية التعبير مسألة معقدة يشدد حولها الجدل في أنغولا. فمنذ تموز/يوليه، أصبحت هذه المسألة موضوعا لمناقشة حامية إثر تقديم رئيس أنغولا مشروع قانون جديد للجمهور للتعليق عليه. وما برح مشروع القانون هذا يحمي الرئيس من النقد الذي كان يمكن أن يعتبر مشوها للسمعة، ويوسع من سيطرة الدولة الإدارية والجزائية على الصحفيين ووسائل الإعلام. وقد عارضت مشروع القانون هذا رابطات الصحفيين الوطنية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية.

٢٠ - وكان من شأن المناقشة العامة التي بدأها رئيس الجمهورية والمناقشات التي تلتها أن أفسحت المجال أمام أصوات مستقلة في المجتمع المدني. وهناك علامات أخرى على ازدياد المجال أمام حرية التعبير. وقد كان المؤتمر المتعلق بالطرق لتحقيق السلام (تأييد السلام) (Pro Pace)، الذي نظّم، في منتصف تموز/يوليه، كمبادرة من الكنيسة الكاثوليكية، بمثابة حلبة للمساهمات والآراء المستقلة الناقدة من المجتمع المدني (انظر الفقرة ٤ أعلاه). فخلال المؤتمر، بث راديو إكليزيا إشارته عن طريق الموجة القصيرة في جميع أرجاء البلد. وكانت

هذه الإشارة غير الحكومية الأنغولية، الإشارة الأولى التي تصل البلد بأسره، بدعم من شعبة حقوق الإنسان ومن "تروكير". وفي كل يوم سبت، يبث الآن كل من الإذاعة الوطنية وراдио إكليزيا مناقشات حية تتعلق بالمسائل الهامة في الحياة السياسية في البلد، ويستطيع المستمعون المشاركة فيها مباشرة. ويركّز برنامجان إذاعيان على الأقل على مسائل حقوق الإنسان وعلى ممارستها أو الدفاع عنها.

٢١ - وقد أدت انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة مباشرة بالصراع إلى أكبر نزوح قسري لحوالي ٢,٧ مليون شخص في نهاية تموز/يوليه، بالإضافة إلى ملايين أخرى تأثرت بالحرب. وكان السبب في هذا إلى حد ما استعمال الألغام البرية، واستهداف المدنيين، وكذلك استعمال القوة العشوائية بشكل غير متناسب. فقد كان عدد الانتهاكات المزعومة، المتصلة بالصراع خلال الفترة المشمولة بالتقرير كبيرا. وكانت الهجمات التي شنتها "يونيتا" على الأهداف المدنية منتظمة. والجدير بالملاحظة الهجوم الذي شنته "يونيتا" كما زعم على ملجأ للأيتام في مقاطعة هومبو في ١٠ تموز/يوليه، الذي أسفر عن مقتل طفل وخطف ٢١ من القاصرين. وقد تعددت الادعاءات بقيام يونيتا بخطف الأطفال لاستخدامهم كحمّالين ثم لإرغامهم على الخدمة العسكرية في نهاية المطاف.

٢٢ - وغالبا ما تتصل الانتهاكات المزعومة من جانب القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية بأعمال فردية تتجاوز القانون والقواعد التأديبية الحالية. وغالبا ما يصاحب استعمال العنف والتهديد به الأعمال التي يرتكبها الفاعلون المنتمون إلى الدولة انتهاكا للقانون. وليس لدى مؤسسات العدالة الأنغولية القدرة أو الاختصاص الإقليمي للتحقيق في الانتهاكات أو الرد عليها بشكل صحيح. وفي هذا السياق، يلقي الترحيب المشروع الأخير الذي تضطلع به القوات المسلحة الأنغولية لتدريب المدربين العسكريين في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحكم القانون في الدولة الديمقراطية. ويشمل هذا المشروع تعزيز آليات القيام بالمتابعة لحالات إساءة المعاملة المبلغ عنها. ويلقى هذا المشروع الدعم من شعبة حقوق الإنسان.

٢٣ - والحاجة تدعو إلى أن تبذل الحكومة جهدا كبيرا، بمساعدة من المجتمع الدولي، لتوفير الحقوق الأساسية مثل الصحة والتعليم والوصول إلى العدالة. والحاجة تدعو إلى هذا بوجه خاص في المناطق التي كانت تحتلها "يونيتا" سابقا. ويقدم البرنامج الذي اتفق عليه مؤخرا ويقوم الموظفون برصده، التابع إلى صندوق النقد الدولي، بمراجعة حسابات الإيرادات المتأتية من قطاعي النفط والماس، ويدعو إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم بمقدار ثلاثة أمثال.

وستبيّن ورقة استراتيجية بشأن الحد من الفقر تقوم الحكومة الآن بصياغتها ما إذا كان هذا التحول سيتم.

## خامسا - الحالة الإنسانية

٢٤ - ظلت الحالة الإنسانية في أنغولا خطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فكما حدث في الأشهر السابقة، استمرت عمليات التشريد المرتبطة بالصراع مع حدوث تحركات في ١٣ مقاطعة. وتركزت أكبر تجمعات التدفقات الجديدة في محافظات بيهه ولوندا سول وموكسيكو، وهي المحافظات الأكثر تضررا. وشهد السكان المعرضون للخطر مزيدا من التدهور في أوضاعهم لأن الضغوط التضخمية في الاقتصاد أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. كما أن التقلبات في الأسواق المحلية للعمل والزراعة في بعض عواصم المحافظات أدت إلى حدوث مزيد من التردّي. وفي تطور إيجابي، واصلت حكومة أنغولا نقل السكان الذين يعيشون في المخيمات ومراكز العبور غير المستدامة إلى مواقع جديدة لإعادة التوطين. وكان إدخال الحكومة للمعايير التنفيذية الدنيا لإعادة التوطين والعودة، التي تحدد الأهداف والشروط المسبقة، خطوة رئيسية نحو وضع إطار واضح وينطوي على مبادئ لعمليات النقل في المستقبل.

٢٥ - وعملا بالتوصيات الواردة في التقييم السريع للاحتياجات الحاسمة، بذلت جهود جادة لإغلاق مراكز العبور التي تدار بصورة سيئة. ففي كالا، تم إغلاق ١٤ مركزا من مراكز العبور الـ ١٥ خلال شهر آب/أغسطس. وتفيد تقديرات الوكالات الإنسانية بأنه تمت إعادة توطين حوالي ٣ ٠٠٠ شخص في موقع جديد في كاسوكو و ٥ ٠٠٠ شخص في كانتاو باهولا. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، تم نقل الأشخاص المشردين في الداخل الذين يعيشون في مأوى دون المستوى القياسي في ويجي ونيغايي إلى مناطق أكثر ملاءمة في مقاطعة ويجي. وفي مالانجي، أكدت حكومة المقاطعة أن ١ ٣٠٠ من الأشخاص المشردين في الداخل الذين يعيشون في أحوال غير مستقرة في معسكر كاما بول بالقرب من كامبونودو سيتم نقله إلى موقع آخر. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر إغلاق مركزين للعبور دون المستوى القياسي في مالانجي في المستقبل القريب.

٢٦ - وبالإضافة إلى عمليات النقل من مراكز العبور، أعيد توطين ١٤ ٠٠٠ من المشردين في الداخل من مالانجي إلى كانغادالا حيث يتلقون مساعدة إنسانية تقدمها الوكالات. وفي مقاطعة هويلا، من المقرر أن يعاد توطين ١ ٠٠٠ من المشردين في مناطق تقع جنوبي ماتالا. وفي مقاطعة موكسيكو، تستعد السلطات المحلية لنقل السكان الذين يعيشون في معسكرات

للأشخاص المشردين في الداخل في لوينا إلى مناطق آمنة لإعادة التوطين ضمن المحيط الأمني للمدينة.

٢٧ - وعلى الرغم من أن خطى مبادرات إعادة التوطين تسارعت خلال الفترة، فإن غالبية السكان المشردين في البلد، سواء كانوا يعيشون في مراكز للعبور أو معسكرات أو في المجتمعات السكانية، لا تستطيع الحصول على أراضي زراعية كافية. ولا يزال معظم المشردين يعتمدون في عيشهم من خلال المقايضة مع الأقارب، وإنتاج السلع الأساسية الصغيرة، وبيع الفحم وحطب الوقود، وإعداد الطعام، والتخمير، وتتم مقايضة أو بيع الموجودات، بما فيها مواد الطوارئ التي توفرها وكالات المعونات، بصورة روتينية كجزء من الاستراتيجيات التي يتبعها السكان للتغلب على مشاكلهم.

٢٨ - ووفقاً لهدف الحكومة المتمثل في تشجيع الاعتماد الذاتي في مجال الزراعة، تم، خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، تنظيم حملة على نطاق البلد لتوزيع المدخلات الزراعية على المشردين في الداخل الذين يملكون أراض. وتشكل الحملة أولوية إنسانية في ضوء احترام برنامج الأغذية العالمي تعديل استراتيجيته الخاصة بالتوزيع بعد موسم الحصاد في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١. وتهدف الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي إلى استهداف أكثر الفئات ضعفاً بصورة أفضل ودعم أنشطة التحول من خلال برنامج الأغذية مقابل العمل وغير ذلك من البرامج.

٢٩ - وتزعم الوكالات الإنسانية تزويد حوالي ٣٩٤ ٠٠٠ أسرة بالمستلزمات الزراعية، بما في ذلك حوالي ١٧٨ ٠٠٠ طن متري من الحبوب و ٨٦٠ ٠٠٠ من مستلزمات المعدات خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، في إطار تنسيق تقوم به وزارة الزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبالإضافة إلى ذلك، تحرز بعض حكومات المقاطعات تقدماً كبيراً في تحديد أراض لتوزيعها على السكان الضعفاء. وفي مالانغي، على سبيل المثال، تم مؤخراً توفير ما يزيد عن ٥٨٠ ٤ هكتار لـ ١٦٢ ٧ من الأسر المشردة. وفي موكسيكو، تم توزيع أكثر من ٤٩٠ ٢ هكتار على ٩٧٥ ٤ من الأسر المشردة، في حين وزع ٤ ٠٠٠ هكتار على ٣ ٥٥٥ أسرة في كواندو كوبانغو. ورغم هذه الخطوات الإيجابية، لا يزال الأمن الغذائي للسكان المتضررين من الحرب معرضاً للخطر نتيجة لاستمرار انعدام الأمن والتشرد.

٣٠ - وعلى الرغم من المشاكل السابقة التي عانى منها خط الإمداد بالغذاء الذي نظمته برنامج الأغذية العالمي، فإن الاحتياجات الغذائية للبرنامج مستوفاة الآن حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقد تحسن خط الإمداد بالغذاء إلى حد كبير في تموز/يوليه في أعقاب

توفر العديد من المساهمات بالسلع الأساسية. وازداد عدد المستفيدين المزمع استهدافهم بنسبة ١٥ في المائة في آب/أغسطس نتيجة للتدفقات الجديدة في مقاطعات كوانزا سول ومالانجي وزائير. ولا يزال هناك نقص في السكر ومزيج الذرة الشامية والصويا اللذين يستخدمان كليهما في برامج التغذية.

٣١ - ووفقا للاتجاهات الموسمية، تحسنت حالة التغذية في مناطق عديدة تشمل غاندا ومالانجي ونيغاجي وديجي. وتفيد تقارير عن وجود مستويات عالية لسوء التغذية في منطقة بنغويلا في دوكتوتا، ومعسكر كامبامي في ينيغو، ومناطق في جميع أنحاء مقاطعة موكسيكو. وتعزى المعدلات العالية بشكل رئيسي للتدفقات الجديدة للسكان المعرضين للخطر. وفي كامبامي، أبلغت الوكالات بأن ثلاثة إلى خمسة أطفال كانوا يموتون يوميا خلال شهر آب/أغسطس بسبب سوء التغذية والأمراض المتصلة به وعدم وجود الأدوية. ويعيق الافتقار إلى التمويل في الوقت الراهن التدخلات بصورة حادة.

٣٢ - وقد تم الاضطلاع بالجولة الأخيرة من الأيام الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال خلال الأسبوع الأخير من آب/أغسطس، وأبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأنه تم تحصين حوالي ثلاثة ملايين طفل ضد ذلك المرض أثناء الحملة. غير أن انعدام الأمن والقيود السوقية حالت دون الوصول إلى ٤٠ بلدية على الأقل، يقع معظمها في مقاطعات كواندو وكوبانغو ومالانجي وموكسيكو وويجي. وخلال آب/أغسطس، أُبلغ عن انتشار التهاب السحايا في مقاطعتي بنغويلا وبي. وقد حالت التدخلات السريعة والمراقبة المستمرة دون وصول ذلك المرض إلى المستويات الوبائية في كلتا المنطقتين.

٣٣ - وزاد مجموع الأشخاص المشردين في الداخل الذين تم الإبلاغ عنهم منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى أكثر من ٢,٧ مليون بنهاية آب/أغسطس. وتم تسجيل حوالي ١.١ مليون من المشردين في الداخل لتلقي المساعدة المقدمة من المنظمات الإنسانية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم ترحيل حوالي ٥٩ ٠٠٠ شخص في ١٣ مقاطعة وكانت أكبر نسبة للتحركات في بنغويلا، وبيه، ولوندا سول، وهوامبو، وويجي. وفي كويتو، أكدت الوكالات الإنسانية وجود حوالي ٧ ٠٠٠ من المشردين الجدد في الداخل في المدينة في آب/أغسطس. وأبلغ عن وجود حوالي ٢ ٥٠٠ من المشردين الجدد في الداخل في لوينا و ٧ ٠٠٠ في سوريمو خلال الشهرين الأخيرين.

٣٤ - وبذلت وكالات الأمم المتحدة جهودا كبيرة لتقييم الأحوال الإنسانية في المناطق التي أعيدت إليها الإدارة الحكومية مؤخرا، بما في ذلك كاكوسو، وكاليهامو، وكويغالي، وغولونغو ألتو، ولواو، وسونغو، تيشيبومبو. بيد أن انعدام الأمن والسوقيات المحدودة لا تزال

تعييق توفير المساعدة الإنسانية في بعض هذه المواقع. ونظرا لعدم وجود ضمانات أمنية والتهديدات الصادرة عن الجماعات المسلحة، فإن وصول الوكالات الإنسانية إلى السكان الذين يعيشون في مناطق غير مأمونة لا يزال متعذرا، ولا سيما السكان الذين يعيشون على طول الحدود الشرقية والجنوبية.

٣٥ - وفي مسعى كبير لتحسين التغطية الإنسانية، حددت وكالات الأمم المتحدة المناطق التي صنف حديثا للإدارة لإجراء التقييمات الأمنية على سبيل الأولوية خلال الأشهر القليلة القادمة. وعند الاقتضاء، ستقوم أفرقة تقنية مشتركة بين الوكالات بإجراء دراسات استقصائية شاملة للاحتياجات الإنسانية بعد هذه التقييمات الأمنية. ولا يزال الوصول بالطرق البرية مقيدا ولا تستخدم الوكالات الإنسانية سوى الطرق الساحلية والطرق الواقعة في النطاق الأمني للمدن الرئيسية في المقاطعات ولا تزال وصلات الطرق بين مدن المقاطعات غير مأمونة في الأجزاء الوسطى والشرقية للبلد. وكما هو الحال في الأشهر الماضية، يتم نقل ما يزيد عن ٧٠ في المائة من المعونات الإنسانية جوا نظرا لتقييد الطرق البرية. ولا يزال مهبط كويتو، الذي يعتمد عليه أكثر من ١٢٠.٠٠٠ شخص للحصول على المساعدة الإنسانية لضمان بقائهم على قيد الحياة، في حالة سيئة إلى أبعد الحدود ومن المحتمل أن يصبح غير صالح للاستخدام في موسم الأمطار القادم. وزاد برنامج الأغذية العالمي السعة التخزينية في المدينة إلى ٦٤٠٠ طن لضمان توافر المخزون الطارئ عند بدء هطول الأمطار.

٣٦ - وفي خطوة رئيسية إلى الأمام، قامت الحكومة بوضع الصيغة النهائية لخطة وطنية للعمل في حالات الطوارئ مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتهدف الخطة، التي تحدد استراتيجيات عملية لستة قطاعات وتمت الموافقة عليها في آب/أغسطس، إلى وضع إطار للتدخلات الإنسانية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠. وتتضمن الخطة برنامجا طارئاً لتوفير المياه والصرف الصحي على نطاق البلد وبرنامجا متعدد الأوجه لحماية الفئات الضعيفة. وخلال أيلول/سبتمبر، كان من المفترض أن يتم وضع خطط طوارئ للمقاطعات، على أساس الإطار الوطني وتضم مبادرات أخرى، تحت إشراف الحكومة. ومن المتوقع أن تشكل هذه الخطط، التي ستحدد الخطوات الملموسة لكل قطاع إنساني، أساسا للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١.

## سادسا - الحالة الاقتصادية الاجتماعية

٣٧ - تُبرز عواقب الصراع الممتد في أنغولا الكثير من المشاكل والتحديات الحاسمة المتعلقة بالتنمية والتي تؤثر على تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية البشرية المستدامة. ورغم الظروف

الصعبة، لا تزال المساعدة تقدم إلى الحكومة لمساعدتها على مواجهة الأزمات الإنسانية والإنمائية الخطيرة التي تواجه البلد.

٣٨ - وقد ظل البلد يواجه عدم استقرار خطير في الاقتصاد الكلي مع حدوث تضخم متراكم بلغت نسبته ١٢٥,٦٩ في المائة في نهاية حزيران/يونيه وتقلبات في الأسعار بلغت نسبتها ٧,٧٢ في المائة، مما يعني تآكل القوة الشرائية للأنغوليين وزيادة الفقر. وقد حادت البيئة المتردية للاقتصاد الكلي بالحكومة إلى التوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج يرصده الموظفون حتى نهاية العام، يعقبه برنامج كامل للتكيف الهيكلي.

٣٩ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الذي يقدمه لبناء قدرات المؤسسات الحكومية، ولا سيما وزارة المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج، ولتنسيق المساعدة الإنسانية. كما استمر الدعم الذي يقدم لأنشطة العمل المتعلق بإزالة الألغام، وهي أنشطة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لإيصال المساعدات الإنسانية وتحرك المشردين داخليا. وقد حمل القلق إزاء عدم كفاية البيانات الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية المستكملة، والتي يمكن التعويل عليها، فيما يتعلق بالسكان والمناطق المتضررة بالحرب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على طلب إجراء دراسة تركز على الجوانب الأساسية لتحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة، ألا وهي تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السكان المتضررين بالحرب، وبخاصة المشردين داخليا؛ وتأثير المشردين داخليا على البيئة؛ وتأثير المشردين داخليا على هياكل الحكومات المحلية؛ وتأثير تحركات السكان على الهيكل العام للمجتمع الأنغولي. وستكون المعلومات مفيدة لتعزيز الاستجابة الوطنية للحالة المتردية للمشردين داخليا وفي تحديد السياسات العامة لتحسين ظروف المعيشة للسكان المتضررين بالحرب.

٤٠ - وقد تعزز الدعم المستمر لتدابير الحد من الفقر من خلال الالتزام الذي أخذه البرنامج الإنمائي على عاتقه مؤخرا بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي لمساعدة الحكومة في إعداد ورقة بشأن استراتيجية الحد من الفقر. وقد أصبح الفقر متوطنا، إذ يعيش ما يقرب من ٧٨ في المائة من سكان الريف و ٤٠ في المائة من سكان المدن دون حد الفقر، وتعتبر الحكومة الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، والتي تمثل جزءا من مجموعة البرامج المتكاملة التي يرصدها الموظفون، عنصرا أساسيا في سياستها الرامية إلى الحد من الفقر والمتعلقة بإصلاح الاقتصاد الكلي.

٤١ - وتركز الأنشطة المرتبطة بالمنظور الجنساني على دعم الاستعدادات الوطنية للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لإجراء استعراض لمؤتمر بيجين بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. ويتمثل التحدي الرئيسي في المساعدة في ضمان وجود عملية تشاركية تسهم فيها مجموعة عريضة من المنظمات النسائية وكذلك تشجيع الحوار التعاوني بين المجتمع المدني والحكومة، ولا سيما وزارة الأسرة والنهوض بالمرأة.

## سابعاً - الملاحظات

٤٢ - كما ذكرت في تقاريري السابقة، يتحمل يونيتا المسؤولية الأساسية عن عودة الحرب في أنغولا بعدم امتثاله للالتزامات بموجب بروتوكول لوساكا (S/1994/1444، المرفق)، وبخاصة رفضه عدم تجريد قواته من السلاح والسماح ببسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد.

٤٣ - ورغم تزايد الضغط من جانب المجتمع المدني، ولا سيما الجماعات الكنسية، للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع، يتواصل القتال مع إلحاق آثار مدمرة بالسكان. وقد أحرزت قوات الحكومة تقدماً كبيراً في تقليل القدرة الحربية التقليدية ليونيتا التي تتجه بشكل متزايد نحو إجراء عمليات تتخذ شكل حرب العصابات في كثير من المناطق تحقياً لهدفها المتمثل في جعل البلد غير قابل للحكم. ويساورني القلق لأن الحالة داخلية، فيما يبدو، في مرحلة جديدة تنطوي على مأزق سياسي وعسكري. وإذا استمر هذا الاتجاه، قد تؤدي الحالة في أنغولا إلى تفاقم المشاكل الأمنية والإنسانية وبخاصة في المناطق الحدودية للبلدان المجاورة، وهي ناميبيا وزامبيا، وإلى زيادة تهديد السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

٤٤ - إن البحث عن المصالحة الوطنية ينبغي أن يكون ذا قاعدة عريضة وأن يسعى إلى التغلب على العداوة وانعدام الثقة التي تعززت بالأعمال القتالية والعنف. ومن الممكن أن يتم الشروع في عملية حقيقية للمصالحة الوطنية وأن تعزز عن طريق بناء وتنمية القدرات المؤسسية للحكومة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتوفير العدالة والأمن فضلاً عن تحسين الأحوال المعيشية لشعب أنغولا، وذلك بالشراكة مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، أرحب بما جاء مؤخراً على لسان الرئيس دوس سانتوس من أن "الحوار سيجري مع الذين يريدون السلام، ويعترفون بالسلطة الشرعية للبلد ويريدون الإسهام في تدعيم الديمقراطية والتعمير وتنمية أنغولا".

٤٥ - وأرحب أيضاً بالمؤشرات المشجعة التي تبين أن الحكومة تسلم بضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان وتقوم بتطوير قدرة مؤسسية لتحقيق ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة. وقد تسلم رئيس مكتب الأمم المتحدة في أنغولا وممثلي في أنغولا، السيد موساغي جيشاند، الذي

تم تعيينه حديثاً، مهامه في نهاية أيلول/سبتمبر. وسيتم تحت رئاسته تنشيط الاتصالات المباشرة لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا مع القيادة في أنغولا كما سيتم تعزيز قدرة المكتب على تنفيذ ولايته.

٤٦ - وأخيراً، لا يزال مكتب الأمم المتحدة في أنغولا يقوم بدور أساسي في تقديم المساعدة إلى الحكومة في مجالات بناء القدرات الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك في المساعدة في حشد الدعم الإنساني من المجتمع الدولي، رغم عدم وجود أي تطورات حقيقية والإحباط الناجم عن إحراز تقدم بطيء نحو الوصول إلى حل سلمي للحالة في أنغولا. كما أن وجوده يؤكد التزام المجتمع الدولي المستمر بقضية السلام والاستقرار والازدهار في أنغولا. ولذلك فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا لمدة ستة أشهر أخرى حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١.